ثورة الورد في جورجيا عام ٢٠٠٣ والعلاقات الدولية

م. د. حسين عبدعلي غيلان الربيعي
المديرية العامة للتربية في ميسان
husseinalrubaiey2@gmail.com

الملخص:

كانت ثورة الورود في جورجيا عام ٢٠٠٣، واحدة من الثورات السلمية، التى جاءت نتيجة تضافر عوامل داخلية وخارجية، أذ سعت الدول الغربية جاهدة لتحقيقها، يهدف كسب ود الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي السابق، ودمج بعض الدول المحيطة بالاتحاد الروسي في العالم الغربي الليبرالي، ومحاصرة الاتحاد الروسي والضغط عليه وإضعافه، وقد تنوع الدعم الغربي مادياً ومعنوياً لجورجيا، بدءاً من تقديم الأموال، مروراً بالتدريب على الأنشطة الثورية اللاعنفية، وصولاً إلى دعم الإعلام والصحافة،وذلك تحقيق نتائج جيوسياسية واستراتيجية بذرائع مختلفة، مثل نشر الحرية والديمقراطية، وبناء مجتمع مدني قادر على تحقيق تطلعاته في جورجيا، وكان لتلك الثورة تداعيات على الصعيدين الدولي والإقليمي، وعلى الرغم من تحقيق الثورة لنتائجها الأولية، إلا أنها لم تحقق أهدافها الدولية، بعد انحراف حكومة الثورة عن المسار الديمقراطي، في الوقت نفسه، دفعت تلك الاحداث كلاً من موسكو وبكين وأنقرة، لوضع استراتيجياتها الخاصة في السياسة الخارجية لمواجهة الغرب، وخاصة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وذلك لحماية أمنها القومي والحفاظ على استقرارها.

الكلمات المفتاحية: ثورة الورد، الديمقراطية، جورجيا، الاتحاد الروسي، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، حلف شمال الأطلسي، العلاقات الدولية.

Abstract

The Rose Revolution in Georgia in 2003 was a peaceful revolution, the result of internal and external factors sought by Western powers. The goal was to win the favor of all the countries that had seceded from the former Soviet Union, integrate them into the Western world, and besiege, pressure, and weaken the Russian Federation. Western support for Georgia varied, both economic and political and diplomatic. To achieve geopolitical and strategic goals under the pretext of spreading freedom and democracy and building

civil society, Moscow, Beijing, and Ankara have developed their own foreign policy strategies to confront NATO and the European Union, protect their national security, and maintain stability.
Keywords: Rose Revolution, Democracy, Georgia, Russian Federation, United States of America, European Union, NATO, International relations.

المقدمة

عدت ثورة الورد في جورجيا عام ٢٠٠٣، واحدة من الثورات التي جاءت بطابع جديد بعيداً عن العنف والتخريب وإراقة الدماء، وكانت نتيجة حتمية للخلاص من كل ما تبقى من العهد السوفييتي، ومحاولة للاندماج مع العالم الغربي، وعلى الرغم من حدوثها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلا أنها جاءت نتيجة تراكمات سنوات القرن السابق، بعد محاولة جورجيا في مناسبات عديدة الحصول على الاستقلال من السيطرة السوفييتية، وبعد تحقيق ذلك منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، عصفت في البلاد موجة من الاضطرابات على مختلف الصعد؛ وفي مقدمتها الميدان السياسي والتنافس على السلطة بين بعض الرموز السياسية الجورجية، وانعكاس ذلك على الميادين الأخرى، وكان أهمها الميدان الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن أحداث الحرب الأهلية المدمرة التي نشبت بين أبناء الشعب الواحد، واستمرت لسنوات عديدة، راح ضحيتها الكثير من الموارد البشرية، فضلاً عن تدمير النسيج الاجتماعي الجورجي، وانهيار البنى التحتية للبلاد، وأدى ذلك إلى ضعف الحكومة، وتفشي الفساد والمحسوبية، والابتعاد عن الممارسات الديمقراطية، ومن ثم فقد الجماهير ثقتهم بالقيادة السياسية للبلاد، وظهرت المعارضة وتشكلت الأحزاب السياسية.

لا يختلف اثنان على الموقع الجيوستراتيجي المهم المتمتعة به جورجيا، الذي وضعته إدارات القوى الغربية في حساباتها السياسية والاقتصادية، في محاولة منها لاستغلال الضعف الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، والتوسع في تحالفاتها شرقاً، والعمل على احتواء جميع البلدان التي خرجت من الاتحاد السوفييتي السابق، وكان في مقدمة ذلك الدور الأمريكي الذي ظهر بقوة في تلك المنطقة، وقيامه في تقديم الدعم والمساعدات بذرائع مختلفة، في مقدمتها نشر الديمقراطية والحرية، فضلاً عن قيام دول الاتحاد الأوروبي في تطبيق برامج الشراكة الأوروبية للجوار(ENIP)، واعتماد دول الغرب

على العديد من القنوات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تحقيق ذلك؛ ومنها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(USAID)، والصندوق الوطني للديمقراطية، ومعهد المجتمع المفتوح، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا(OSCE)، والإدارة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان(EIDHR)، فضلاً عن الاعتماد على قيادات الثورات المشابهة لثورة الورد التي حدثت في بلدان أخرى وقادت ثورات في بلدانهم والإفادة منها، والعمل على تأسيس مجموعة كمارا (KMARA–كفى) الطلابية، وتوظيف الإعلام بمختلف أشكاله لإنجاح ثورة الورد؛ من خلال الإعداد والتدريب لها، وتحضير ما احتاجته الثورة لتحريض الجماهير وتشجيعهم على الخروج إلى شوارع المدن والساحات العامة؛ للاحتجاج والمطالبة بأنهاء ذلك الوضع، وتفعيل دور الجانب الفكاهي الشعبي، واستخدام الموسيقى للتأثير على الجماهير بشكل إيجابي.

سعت واشنطن وغيرها من العواصم الغربية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة لإيصال أشخاص تم إعدادهم غربياً لسدة الحكم في جورجيا؛ لتنفيذ أجندة غربية أعدت مسبقاً، وبذلك أتضح دور الفاعل الدولي وأثره في ثورة الورد وما نتج عنها، وسرعان ما انعكس في مجمل العلاقات الدولية، ومحاولة واشنطن الحفاظ على بعض المكتسبات التي حققتها تلك الثورة؛ للوصول إلى مصالحها في سياستها الخارجية والضغط على الجانب الروسي، وتحييد رغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتشجيع البلدان الأخرى المحيطة بالاتحاد الروسي على القيام بثورات مشابهة لثورة الورد، مما جعلت الإدارة الروسية تضع استراتيجية كبرى لإيقاف التوسع الغربي على حساب المصالح الروسية والاقتراب من الخارج القريب الروسي، بمنعها التحاق جورجيا وغيرها من الدول المحيطة بها في المنظمات الدولية الغربية، وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، والحفاظ على التوازنات الدولية وصيانة القانون الدولي، وتكونت الدراسة من أربعة مباحث، جاء المبحث الأول بعنوان: **(الأوضاع الجورجية حتى قيام ثورة الورد عام ٢٠٠٣)**، إما المبحث الثاني فحمل عنوان: **(أسباب قيام ثورة الورد في جورجيا عام ٢٠٠٣)**، وكان عنوان المبحث الثالث: **(الفاعل الدولي في ثورة الورد الجورجية ومجرياتها)**، وناقش المبحث الرابع: **(نتائج ثورة الورد الجورجية وأثرها في العلاقات الدولية)**.

مشكلة الدراسة: جاءت مشكلة البحث بتوجيه عدد من التساؤلات التي خدمت أهدافها، ولكون ثورة الورد غير عنفية، فمن المهم البحث في أسبابها، ومعرفة الجهات الداعمة لها، ومدى تأثيرها في العلاقات الدولية، وبناءً على ذلك تم وضع الأسئلة البحثية التالية: ما أسباب قيام ثورة الورد ؟ هل كان قيامها أمر ضرورياً ؟ هل نجحت ثورة الورد اللاعنفية ؟ كيف أدى الفاعل الدولي دوره فيها ؟ ما أهداف القوى العالمية من تلك الثورة ؟ ما تأثيرها على العلاقات الدولية ؟ وغيرها من التساؤلات الأخرى.

فرضية الدراسة: اجتمعت العديد من الأسباب التي كانت ضاغطة على الوضع الجورجي بصورة عامة من أجل قيام ثورة الورد، وساهمت استراتيجية اللاعنف التي اعتمدت عليها الثورة في نجاحها وتحقيق أهدافها، بعد التنظيم والتخطيط بواسطة الدعم الخارجي ودور المعارضة، وتضافر الدور الجماهيري مع ذلك الدعم والتخطيط، فضلاً عن الضعف الحكومي وتردي الوضع السياسي الجورجي، وكانت فرصة كبيرة للقوى الكبرى لتحقيق بعض مصالحها في سياساتها الخارجية، وكان لها تأثير بالغ الأهمية في ميدان العلاقات الدولية.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي، في أتباع التسلسل الزمني للأحداث ووحدة الموضوع، فضلاً عن منهج البحث التحليلي في العديد من الجوانب.

المبحث الأول: الأوضاع الجورجية حتى قيام ثورة الورد عام ٢٠٠٣

شهد النظام السوفييتي اقصى مراحل ضعفه في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، وبدأ التوجه الجورجي نحو الاستقلال(ALIYEV, n.d,p.15)، وبرزت شخصيات جورجية مهمة؛ في مقدمتها زفياد جامساخورديا(Zviad Gamsakhurdia)، الذي نظم العديد من الاحتجاجات المطالبة بالاستقلال خلال المدة ١٩٨٧-١٩٩٠، وأسس جمعية سياسية، في عام ١٩٨٨، اشتركت في تحالف المائدة المستديرة -جورجيا الحرة- (SIMONYAN,2011,p.14)، وفي نيسان ١٩٨٩، حدثت مظاهرة في تبليسي طالبت بالاستقلال، لكن الجيش السوفييتي قمعها، وأدى ذلك إلى تغيير جذري في البيئة السياسية الجورجية، وفي تشرين الأول ١٩٩٠، أنهت الانتخابات متعددة الأحزاب الحكم الشيوعي بوصول كتلة المائدة المستديرة إلى السلطة بقيادة جامساخورديا(ALIYEV, n.d,p.15-16)، وفي تشرين الثاني من العام نفسه، انتخب جامساخورديا، رئيساً للمجلس الأعلى

لجمهورية جورجيا، الذي أجرى بدوره استفتاء عن الاستقلال في ٣١ آذار ١٩٩١، صوت لصالحه ما يقرب من ٩٠ بالمائة من الشعب، وفي ٩ نيسان ١٩٩١، أقر البرلمان إعلان الاستقلال(SIMONYAN,2011,p.14-15)، ورفضه الجانب الروسي، واستمرت جورجيا جزءاً من الاتحاد السوفييتي حتى تفككه نهاية عام ١٩٩١،(SIMONYAN,2011,p.9)، وفي ٢٦ أيار ١٩٩١، أجريت انتخابات رئاسية، حصل زفياد جامساخورديا على ٨٧.٦ بالمائة من الأصوات، وعد أول رئيس لجورجيا منتخب ديمقراطياً(ALIYEV, n.d,p.16)، إلا أنه واجه انتقادات؛ بسبب سلوكه الديكتاتوري، فضلاً عن بطء وتيرة الإصلاحات التي وعد بها، ولم يكن مرحب به من قبل شخصيات حكومية، وأدى ذلك لاستقالة بعض الوزراء والتحاقهم بالمعارضة احتجاجاً على سياساته، بالمقابل حذر الشعب من المؤامرات، واتهم المعارضة بتورطهم بالتخريب والخيانة، واغلق المحطة التلفزيونية الثانية، وأحدى صحف المعارضة؛ بسبب توجهها المعارض، واعتقل متهمين طلبوا المساعدة من موسكو لإسقاط حكومته الشرعية(SIMONYAN,2011,p.14).

جرى استفتاء أخر في آب ١٩٩١، حول الاستقلال وحصلت الحكومة على إعلان برلماني أكد انفصال جورجيا عن الاتحاد السوفييتي(SIMONYAN,2011,p.6)، إلا أن جورجيا لا يمكنها التخلص من التعامل مع السوفييت بمختلف الميادين، فضلاً عن عدم امتلاك جامساخورديا، رؤية واضحة عن كيفية قيادة البلاد، وتسبب ذلك في استياء المعارضة، التي انعكس دورها على موقف الحكومات الغربية وحتى في دائرته المباشرة، الذين عدوه قومياً ضعيفاً عديم الخبرة في الحكم(ALIYEV, n.d,p.16).

تحول الخلاف السياسي إلى أعمال عنف، بعد أن قمعت القوات الحكومية مظاهرة مناهضة للحكومة في تبليسي في ٢ أيلول ١٩٩١، وانقسم الحرس الوطني الجورجي إلى فصائل موالية ومعارضة، وتمكن المعارضة من إقامة معسكر خارج العاصمة، ووقعت اشتباكات بين الجانبين في تبليسي خلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٩١، وفي ٢٢ كانون الأول من العام نفسه، تحول ذلك الحراك إلى انقلاب عسكري؛ بعد مهاجمة المعارضة عدد من المباني الحكومية ومن بينها مبنى البرلمان الجورجي، استمر القتال العنيف في تبليسي حتى كانون الثاني ١٩٩٢،(SIMONYAN,2011,p.16)، ونتيجة

لذلك، غادر جامساخورديا مع أنصاره القصر الحكومي، وهرب من البلاد مع أعضاء حكومته في ٦ كانون الثاني ١٩٩٢، ودخلت البلاد في حرب أهلية، خلفت العديد من القتلى والجرحى والمهجرين(ALIYEV, n.d,p.16).

لجأ الرئيس الهارب وبعض أنصاره إلى أرمينيا؛ بعد رفض أذربيجان لجوئهم، وطالبت المعارضة بإعادتهم إلى جورجيا؛ من أجل عدم تعقيد العلاقات المتوترة مع أرمينيا، بعد ذلك سمح الجانب الجورجي لجامساخورديا بالانتقال إلى الشيشان الروسية، وتولى مجلس عسكري رئاسة البلاد على أساس مؤقت، كانت أولى إجراءاته عزل جامساخورديا رسمياً من منصب الرئيس(SIMONYAN,2011,p.16)، وسجن أنصاره ومحاكمتهم، ولكون المجلس غير قادر على التعامل مع العديد من المشاكل الدولية والمحلية، وجه دعوة إلى إدوارد شيفرنادزه(Eduard Shevardnadze)، للعودة إلى السياسة في جورجيا؛ لأنه(ALIYEV, n.d,p.16)، حظى باحترام موسكو والغرب، فضلاً عن مشاركته في النهضة الجورجية، وتم تعيينه رئيس للمجلس الوطني، الذي أصبح كبرلمان انتقالي(Parsadanishvili & Dobbins,2007,p.2).

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، طبق صناع السياسة في العديد من الدول الخلف، مجموعة من الإصلاحات- الخصخصة والتحرر والاستقرار-؛ بهدف تحقيق اقتصاد السوق والديمقراطية، ونقل أصول الدولة بشكل واسع إلي أيدي المجتمع من أصحاب المصالح الذين دافعوا عن ثرواتهم، وطالبوا بحقوق الملكية، ودعموا توطيد النظام الديمقراطي(Radnitz,2010,p.127).

واصل جامساخورديا تقديم نفسه على أنه رئيس جورجيا الشرعي ولا يزال معترف به من قبل بعض الحكومات والمنظمات الدولية، ورفض قبول إقالته مؤكداً على إنه رئيس منتخب بالأغلبية على عكس تعيين شيفرنادزه بشكل غير ديمقراطي(SIMONYAN,2011,p.16-17)، واستمرت الاشتباكات بين القوات الموالية والمناهضة لجامساخورديا، وفي ٢٤ حزيران ١٩٩٢، استولى أنصار جامساخورديا، على مركز التلفزيون الحكومي في تبليسي، وبث رسالة إذاعية أعلنوا فيها إعادة الحكومة الشرعية؛ في محاولة لإثارة انتفاضة جماهيرية، إلا أنهم فشلوا بذلك؛ بتمكن الحرس الوطني من طردهم، بدورها فرضت حكومة شيفرنادزه نظاماً قمعياً قاسياً؛ من خلال تنفيذ

اعتقالات ومضايقات واسعة النطاق لأنصار جامساخورديا، وجهت على أثرها انتقادات دولية في مجال حقوق الإنسان، إلا أن سمعة شيفرنادزه الشخصية جعلت المجتمع الدولي يغض الطرف عن ذلك؛ من أجل منح الدولة الاعتراف الرسمي، وفي أيلول ١٩٩٢، تحركت القوات الحكومية إلى أبخازيا؛ محاولة اجتثاث انصار جامساخورديا من بين السكان الجورجيين، وانعكس ذلك على العلاقات الإثنية، وفي يوم ٢٤ أيلول ١٩٩٣، عاد جامساخورديا إلى جورجيا؛ معلناً عزمه بمواصلة النضال ضد الحكم العسكري غير الشرعي وإسقاطه، مؤكداً على بناء تحالف مناهض لشيفرنادزه، كما قام ببناء(SIMONYAN,2011,p.17)، قوة عسكرية لمواجهة قوات الدولة، وطالب بإجراء انتخابات، وسيطر على كميات كبيرة من الأسلحة الحكومية واجتاح غرب جورجيا في تشرين الأول ١٩٩٣، ونجح في السيطرة على العديد من المدن الهامة، ومراكز النقل، وهدد ميناء بوتي الحيوي على ساحل البحر الأسود، وعرّض المصالح الروسية والأرمينية للخطر، ما جعل الجانب الروسي داعم لشيفرنادزه، عسكرياً، فضلاً عن دعم أرمينيا وأذربيجان سياسياً، وأرسلت موسكو ألفين جندي روسي لحماية خطوط السكك الحديدية الجورجية، وقدمت الدعم والأسلحة وأنهاء انتفاضة غرب جورجيا، واعقب ذلك موت جامساخورديا، في ٣١ كانون الأول ١٩٩٣،(SIMONYAN,2011,p.18).

منحت مهارات شيفرنادزه ومكانته السياسية على الصعيدين الدولي والمحلي الفرصة للمشاركة في الحياة السياسية، وأكسبته مهاراته السياسية لقب(الثعلب الأبيض- White Fox)، وعندما انضم شيفرنادزه إلى مجلس الدولة الجورجي عام ١٩٩٢، قدم نفسه على أنه أفضل مرشح لقيادة جورجيا، وبمرور الوقت، أصبح مقتنعاً بأنه أكثر قدرة على مواجهة التحديات، في قيادة جورجيا(ALIYEV, n.d,p.17)، وبعد ذلك عين رئيساً للبلاد بحكم الواقع دون أي استفتاء رسمي(SIMONYAN,2011,p.16)، واعتمد دستور جديد للبلاد في ٢٤ آب ١٩٩٥، وفي ٥ تشرين الثاني ١٩٩٥، أجريت انتخابات رئاسية فاز فيها شيفرنادزه، وأصبح(ALIYEV, n.d,p.16)، الرئيس الثاني لجورجيا(SIMONYAN,2011,p.6)، وتعرض خلال مدة رئاسته لثلاث محاولات اغتيال، كانت الأولى في أبخازيا عام ١٩٩٢، ثم في آب ١٩٩٥، في تبليسي، وكان أخطرها محاولة شباط عام ١٩٩٨، التي أسفرت عن مقتل أثنين من حمايته، وفي تشرين

الأول ١٩٩٨، حاول انصار جامساخورديا إزاحته من السلطة، وفي نيسان ١٩٩٩، صرح شيفرنادزه بمعرفته لمن خطط لاغتياله، وأشار إلى مؤيدو جامساخورديا(SIMONYAN,2011,p.18-19)، وحصل على ولاية ثانية بعد فوزه في انتخابات نيسان عام ٢٠٠٠، التي واجهت اتهامات بتزويرها، وحكم البلاد حتى عام ٢٠٠٣، وكان من المقرر الاستمرار حتى عام ٢٠٠٥،(SIMONYAN,2011,p.16,18).

المبحث الثاني: أسباب قيام ثورة الورد في جورجيا عام ٢٠٠٣

اشتركت عدة أسباب أدت لقيام ثورة الورد عام ٢٠٠٣، في جورجيا، منها ضعف إدارة الدولة، وتفشي الفساد والممارسات غير الديمقراطية، فضلاً عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وتدهور الدولة(Laverty,2008,p.146)، ونظر الشعب أول الأمر إلى شيفرنادزه، على أنه عنصر مهم للاستقرار، إلا أنه أصيب بخيبة أمل بعد سيادة الحكم العشوائي وانتشار الفساد والفوضى، وتراجع الاقتصاد، وتدهور الوضع الأمني وانفصال أبخازيا، فضلاً عن وضع الجيش الذي افتقر إلى المعدات والأسلحة والتحديث(Parsadanishvili & Dobbins,2007,p.3)، وتراكم العديد من الإخفاقات الإدارية والقانونية في الدولة، التي شجعت الأنشطة الإجرامية، وعدم تطبيق القانون، وتفشي الفساد في مفاصل الدولة، وأدت إلى فقدان ثقة الجمهور في النظام السياسي تماماً، وحيدت آليات المساءلة، وقوضت شرعية القيادة، بعد احتكار المنافع الاقتصادية عبر الهياكل الفئوية، التي قلصت بشكل كبير الإيرادات الحكومية، فضلاً عن أثارة النزاعات الإثنية التي غذت الاضطرابات الداخلية، وعرضت وحدة الأراضي للخطر (GÖKçELIK,2022,p.206).

إن فهم أسباب ثورة الورد تطلب مناقشة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجورجية التي سبقت أحداث تشرين الثاني عام ٢٠٠٣؛ للحكم على مشاركة الشعب بمظاهرات تحولت إلى ثورة غير عنفية(ALIYEV, n.d,p.23)، فمن الناحية الاجتماعية، نصَ دستور جورجيا، لعام ١٩٩٥، على حماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الواردة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وفي المدة التي سبقت الانضمام إلى مجلس أوروبا(COE) عام ١٩٩٩، أقرت جورجيا العديد من الإصلاحات؛ من أجل التوافق مع

المعايير الأوروبية، ولكن تم إضعاف تلك الإصلاحات وإلغاؤها لاحقاً، ومن ثم كان الاتجاه سلبياً على مستوى الحقوق المدنية لأبناء المجتمع، وذكرت تقارير المراقبين الدوليين اعتداءات أجهزة الدولة بحق المواطنين، وتهديد الصحفيين بالقتل من قبل المسؤولين، فضلاً عن استخدام وسائل التعذيب بحق المدانين في مراكز الاحتجاز، وعدم تطبيق القانون، وتراجع محاولات محاربة الجريمة المنظمة(Jawad,2006,p.17)، مع إثراء المسؤولين على حساب المجتمع، وغياب القدرة على تقديم الخدمات العامة، وفرض إرادة النظام، خلق فوراق طبقية في المجتمع(Laverty,2008,p.146).

أدى ذلك إلى إضعاف قدرة الدولة على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ مثل إمداد السكان بالكهرباء وغيرها(SIMONYAN,2011,p.20)، ومن ثم تفاقم الاضطرابات الاجتماعية(Laverty,2008,p.146)، على الرغم من سمعة شيفرنادزه الإيجابية في الدول الغربية، أصبحت جورجيا واحدة من أكثر الدول فساداً في العالم خلال رئاسته، وعلى الرغم من إطلاقه حملة كبيرة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٠، لكنها لم تكن أكثر من دعاية لإدارته وليس لها أي أثر فعلي، في الوقت نفسه لم تنل حالات الفساد التي كشفت إلا القليل من العقوبة، واقترحت منظمة الشفافية الدولية بوجوب تعبئة المجتمع المدني وإنشاء تحالفات له؛ من أجل الضغط على الحكومة لمعالجة الفساد(Jawad,2006,p.19).

أدى الفصل السياسي وغياب قيام الدولة وتشرذم المجتمع المدني وفقاً للولاء الشخصي إلى إضعاف المجتمع، وبحلول عام ٢٠٠٣، اتجهت جورجيا لتقويته، بعد فشل الحكومة فضلاً عن مؤشرات الفساد المؤثرة التي أوضحتها منظمة الشفافية الدولية، بتصنيفها جورجيا بين اكثر دول العالم فساداً(MACHURISHVILI,2016,p.45).

إما من الناحية الاقتصادية، بعد استقلال جورجيا عام ١٩٩١، انخفض مستوى المعيشة في البلاد بشكل كبير، وتفاقمت الأزمات الاقتصادية في التسعينيات، وتفشت البطالة(Aliyev, n.d,p.24)، وأدت أزمة الميزانية إلى ركود اقتصادي كارثي، ووصل معدل الفقر قرابة خمسون بالمائة، مما أدى إلى اضطرابات كبيرة وظهور مشاكل مالية؛ بسبب الفساد الإداري المستشري، وفشلت الحكومة في توفير السلع العامة الأساسية وأصيب القطاع العام بالضمور(Laverty,2008,p.146)، فضلاً عن الآثار المدمرة

للصراعات الانفصالية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وغياب الإصلاحات، ومنذ عام ١٩٩٠، حتى عام ١٩٩٥، انخفض الناتج المحلي الإجمالي لجورجيا بأكثر من سبعين بالمائة، مما أدى لانتشار المحسوبية لدرجة أن جهاز الدولة بأكمله كان منظماً هرمياً على الفساد(Aliyev, n.d,p.24)، وأدى الركود الاقتصادي إلى تقويض الإصلاحات الاقتصادية التي عدت من خطوات ترسيخ الديمقراطية، في مواجهة تراجع دور الحكومة؛ بسبب الانقسامات الداخلية وظهور المعارضة، واضطر شيفرنادزه إلى اتخاذ تدابير استبدادية من أجل البقاء في السلطة، ولم يتسبب تدهور الأداء في جميع المجالات في تعميق الانقسامات الداخلية فحسب، بل أدى أيضاً إلى تأثر مجتمع المانحين الدولي، الذي علق الدعم المالي في نهاية المطاف(Jawad,2006,p.2).

شهدت جورجيا أزمة مالية حادة، ابتداءً من عام ١٩٩٨، جعلت الميزانية غير قادرة على تحصيل الإيرادات الضريبية، مع غياب التخطيط الحكومي لتحسين الاقتصاد، كان غالبية الناس عاطلين عن العمل وفقراء بائسين، في الوقت نفسه وجود مجموعة من الأثرياء ورجال أعمال وأعضاء مافيات مدعومين حكومياً، كانوا فاسدين ساهموا في تدمير الاقتصاد وسرقة المنح والقروض التي قدمتها الصناديق الدولية(ALIYEV, n.d,p.24).

أصبحت المناطق التي حصل فيها صراع الانفصال جيوباً للتجارة غير المشروعة وانتشار الرشوة إلى جانب التهريب ازدهار الإتجار بالبشر والمخدرات(Jawad,2006,p.16)، وفي عام ٢٠٠٣، كان عجز الميزانية الحكومية مرتفعاً لدرجة أن نصف سكان جورجيا عاشوا تحت مستوى الفقر(GÖKçELIK,2022,p.206)، وفي ٢٣ أيلول ٢٠٠٣، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية قطع تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لجورجيا، كما قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإيقاف القروض، وأدى سحب تلك الأموال إلى تجريد سلطة شيفرنادزه من الدعم المالي في المدة التي سبقت الانتخابات في تشرين الثاني ٢٠٠٣، وساهم ذلك في تخلي الأجهزة الأمنية عنه، وبدى الانهيار على حكومته، بحلول موعد الانتخابات، وقيام ثورة الورد(ALIYEV, n.d,p.24).

ومن الناحية السياسية، بعد إقالة جامساخورديا، من منصبه في عام ١٩٩٢، نجح شيفرنادزه، في إرساء درجة معينة من النظام العام والأمن والاستقرار في المجتمع

الجورجي؛ من خلال اتخاذ إجراءات ضد الجهات المتنافسة، إلا أنه فشل في وقف التشرذم السياسي، على الرغم من اعتماد دستور عام ١٩٩٥،(Jawad,2006,p.1)، واستند حكم شفرنادزه على استراتيجية التحالفات المرنة والتلاعب بشبكات العملاء غير المستقرة، التي أثبتت التغلب على الفوضى والعنف، لكنها لم ترسخ الديمقراطية وسيادة القانون، في غياب معارضة برلمانية فعالة، وتطوير نظام رئاسي بسلطة تنفيذية قوية، وتفعيل الفصل بين السلطات، في الواقع ركزت الحكومة على الرئيس وبالكاد جعلته مسؤول أمام البرلمان(Jawad,2006,p.20)، في ذلك الوقت تصاعدت النزاعات في أبخازيا، من أجل الاستقلال، وتعرضت القوات الحكومية إلى خسائر عسكرية، ومن ثم فقدت أبخازيا واضطرت تبليسي لقبول وقف مذل لإطلاق النار، ولم يتحقق توحيد جورجيا بعد سنوات من الحرب الأهلية(Parsadanishvili & Dobbins,2007,p.3).

على الرغم من اللوائح الرسمية المتعلقة بالانتخابات الديمقراطية، لم يكن أي اقتراع أجرى خلال رئاسة شيفرنادزه متوافقاً مع المعايير الدولية؛ بسبب الخروقات والتلاعب بالانتخابات مما تسبب في فقدان الشرعية، وذلك ما أنطبق بشكل خاص على الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني ٢٠٠٣، الذي أدى في النهاية إلى احتجاجات شعبية حاشدة جلبت الإصلاحيين الشباب(Jawad,2006,p.20)، بعد أن أصبح النظام معتمد بشكل متزايد على التزوير والانتهاكات الانتخابية للبقاء في السلطة(Laverty,2008,p.146).

أفرزت تلك التراكمات نظام حكم شبه أوتوقراطي بميول استبدادية، وفي الوقت نفسه متسامح لا يحظى بشعبية(Kechaqmadze,2007,p.26)، وأوجدت معارضة منظمة بقيادة متحدة (SIMONYAN,2011,p.20)، متمكنة من خلق تصور سريع بتزوير نتائج الانتخابات، وإعلام المواطنين بذلك وامتازت بالقدرة على حشد الآلاف من المتظاهرين للاحتجاج (Kechaqmadze,2007,p.26)، فضلاً عن سلبية قوى الأمن(SIMONYAN,2011,p.20)، والانقسامات بين أجهزة المخابرات والجيش والشرطة، ورافقت ذلك ضغوط خارجية، بذريعة تعزيز الديمقراطية، لا سيما ما بذلته الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة برامج المساعدة والجهود الدبلوماسية والضغوط الدولية الأخرى(Kechaqmadze,2007,p.26).

انخفض دعم شيفرنادزه بشكل ملحوظ مع كل تلك الأحداث، وشاع عدم الرضا عن حكومته، وفيما تعلق بالانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٣، زعم رموز المعارضة بأن الانتخابات مزورة وكان ذلك بدعم من منظمات دولية، بعد ذلك بدأت مظاهرات سلمية ضد الحكومة، شاركت فيها جميع قوى المعارضة، ونتيجة لذلك وصلت الأحداث المعروفة باسم ثورة الورد إلى ذروتها في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٣، واختتمت تلك الثورة بنهاية عهد إدوارد شيفرنادزه(GÖKçELIK,2022,p.206).

المبحث الثالث: الفاعل الدولي في ثورة الورد الجورجية ومجرياتها.

قرر الكونغرس الأمريكي احتواء البلدان التي خرجت من الكتلة الشيوعية، وأقر قانون دعم الحرية، ورصد ملايين الدولارات لذلك، وحدد الهدف العام للسياسة الأمريكية في تقرير وزارة خارجيتها حول المساعدات الإنمائية لأوراسيا، الذي جاء فيه: "**كانت برامج المساعدة الممولة من الحكومة الأمريكية (USG) عنصراً أساسياً في سياسة الولايات المتحدة لدعم التحويل السياسي والاقتصادي لدول الاتحاد السوفييتي السابق...تعمل هذه البرامج على تعزيز الاستقرار طويل الأمد في المنطقة والمساهمة في الأمن القومي للولايات المتحدة**"(Anable,2006,p.13)، وكانت محاولة أمريكية لتطبيق قواعد الديمقراطية؛ من خلال سفيرها في تبليسي ومن ثم وزير خارجيتها جيمس بيكر(James Baker)،(Anable,2006,p.6).

تلقت حكومة شيفرنادزه، المساعدات الأمريكية والأوروبية، بهدف تحقيق الديمقراطية(Beacháin,2009,p.3-4)، إلا أنها قطعت عام ٢٠٠٣، قبل وقت قصير من الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني ٢٠٠٣، وأكدت واشنطن أن شيفرنادزه كان بعيداً عن تلك القواعد(Anable,2006,p.6)، وأوضح السفير الأمريكي في جورجيا آنذاك، ريتشارد مايلز(Richard Miles)، بالقول: "**إن شيفرنادزه ترأس وضعاً فاسداً بشكل لا يصدق، ومع ذلك، لم يكن طاغية ولم يكن مستعداً لضرب الناس وحبسهم، على الرغم من أن فريقه الحاكم فعل ذلك**"، كما وصفت أستاذة العلوم السياسية الجورجية، جيا نوديا(Jia Nodia)، النظام الجورجي بأنه: "**أوتوقراطية ليبرالية**" أو "**حكم أوليغاركية ليبرالية**"(Anable,2006, p.7)، وفي الوقت نفسه استمر الدعم الغربي للمنظمات غير الحكومية للتحضير للثورة، التي كان موظفيها حلقة الوصل بين السفارات الغربية ووكالات

الـدول المختلفـة، وجميـع تلـك المنظمـات كـان دعمهـا أجنبيـاً، ولـم تتلـق أبـداً دعمـا محلياً(Lutsevych,2013,p.5)، وتـدفق التمويـل الـدولي الـذي ركـز علـى الانتخابـات وتطـوير الأحـزاب السياسـية، وفـي مقدمتها الوكالـة الأمريكيـة للتنميـة الدوليـة(USAID)، والاتحـاد الأوروبـي، والصـندوق الـوطني للديمقراطيـة، ومعهـد المجتمـع المفتـوح، ومنظمـة الأمن والتعاون في أوروبا(Bunce and Wolchik,2006,p.12-13).

امتزج الدعم الغربي مع الضغوط المكبوتة لدى الشعب؛ من أجل التغيير السياسي عندما فشلت الحكومات في الوفاء بوعودها لمواطنيها، واتضح أن جميع ذلك الدعم جاء من اجل قيام ثورة الورد(Anable,2006,p.14).

استثمر المانحون الغربيون موارد كبيرة في تقوية المجتمع المدني في جورجيا؛ من أجل تمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار وتطوير قدرات المنظمات غير الحكومية بواسطة المشاريع التي مولوها، وساهم المانحون الأمريكيون والأوروبيون في الديناميكية العامة حول التدريب والمؤتمرات والرحلات الدراسية، وكانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(USAID)، أكبر مانح دولي للمجتمع المدني في جورجيا، وعد الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر مانح لها، وشملت برامجه أداة الشراكة الأوروبية للجوار(ENIP)، والأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان(EIDHR)، وقدم الاتحاد الأوروبي برامج استهدفت الجهات الفاعلة غير الحكومية(Lutsevych,2013,p.15).

كان تمويل منظمة معهد ليبرتي، فضلاً عن جمعية المحامين الجورجيين الشباب، ومؤسسة المجتمع المفتوح، والجمعية الدولية للانتخابات العادلة والديمقراطية، من المنظمات غير الحكومية الهامة، وربط تلك المنظمات غير الحكومية المحلية بالحكومات الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية(Kuzio,2006,p.383).

قدم معهد المجتمع المفتوح التابع لجورج سوروس(George Soros)، مساعدات في ربيع ٢٠٠٣، وأرسل قائد معهد ليبرتي، إلى صربيا للقاء قادة أوتبور(OTPOR)، وفي صيف ٢٠٠٣، قام بتمويل زيارة لنشطاء اوتبور إلى جورجيا؛ لتدريب أكثر من ألف طالب جورجي على التقنيات الثورية باستخدام الفكاهة والتخريب السلمي في جورجيا، وأثبتت تلك الحركات الطلابية والتدريب فعاليتها بشكل خاص في إبقاء المظاهرات الثورية غير عنفية، وخفض ردة فعل قوات الأمن(Anable,2006,p.5).

أصبحت المنظمات غير الحكومية التي اتخذت من الولايات المتحدة الأمريكية مقراً لها –فريدوم هاوس، الصندوق الوطني للديمقراطية، المعهد الديمقراطي الوطني، المعهد الجمهوري الدولي، مؤسسة سوروس– فاعلة في المزيد من أساليب المواجهة؛ لتعزيز التغيير والتطوير الديمقراطي، وأقام نشطاء المجتمع المدني الجورجي روابط مع أوتبور منذ ربيع عام ٢٠٠٣، وبمساعدة مؤسسة سوروس قاموا بأنشاء كمارا، النسخة الجورجية من أوتبور الصربية، وتكونت من عشرين طالباً نشطاً وتحولت في النهاية إلى حركة قوامها ثلاثة آلاف فرد متدرب، واتخذوا لهم شعار القبضة، واعتمدت على الإلهام الأمريكي بشكل أساسي(Beissinger,2007,p.262).

أصبحت بلغراد بمثابة جامعة ثورية، وتوافد عليها المطالبين بتغيير النظام الجورجي؛ للحصول على المشورة، وأصبح قدامى المحاربين في أوتبور مدرسين للتحول، وقبل ذلك سافر ميخائيل ساكاشفيلي(Mikheil Saakashvili)، إلى بلغراد خلال السنوات التي سبقت الثورة، وسافر نشطاء أوتبور إلى تبليسي؛ لتدريب الجورجيين في كمارا، حتى أصبح نموذج الثورة جاهزاً(Polese and Beacháin,2011,p.117–118).

كان لوسائل الإعلام دور مهم عملت إلى جانب المنظمات غير الحكومية والحركات الطلابية، في إعلام وتحفيز الجمهور، وساهمت في إحياء الآمال بأن التغيير ممكن، وساهم الغرب في تطوير وسائل الإعلام والصحافة، وأشارت جيا نوديا، قائلة: "**يمكن للمرء أن يقول بثقة أنه لم تكن هناك ثورة بدون وسائل الإعلام**"، وعبر، مارك بهرندت(Mark Behrendt)، مدير إنترنيوز، في جورجيا بالقول: "**كانت وسائل الإعلام جيدة جداً في إعلام الجمهور بما يجري، وكان لها دور كبير في دعوة الناس للنزول إلى الشوارع**"، وكان تلفزيون رستوفي–٢، على علاقات وثيقة مع مجموعات المجتمع المدني وجيل الشباب الموالين للغرب في جورجيا، كمصدر احترافي تبنى بشكل ملحوظ الأخبار والتقارير الاستقصائية(Anable,2006,p.6–8).

كان معهد ليبرتي مساند لمحطة روستافي–٢، ومدافع عنها فضلاً عن تمويلها من مؤسسات جورج سوروس لزيارة صربيا في عام ٢٠٠٣؛ لاستكشاف كيف ساعدت الحركة الطلابية الصربية في الإطاحة بسلوبودان ميلوسيفيتش(Slobodan Milosevic)، وحذت بعض الصحف حذو محطة روستافي–٢، في تغطية فساد الحكومة وجعلته تحت رقابة

وسائل الإعلام(Gromadzki,et al,2004,p.8)، وأشار ميخائيل ساكاشفيلي، بالقول: "**كان روستافي-٢، مهماً للغاية، لقد كان مفيداً حقاً...معظم الطلاب الذين خرجوا إلى الشوارع أخرجهم روستافي**"، وعبرت جيا نوديا، بالقول: "**اصبح روستافي-٢، إلى حد كبير تلفزيون الثورة، وروج لنفسه على أنه تلفزيون الشعب المنتصر**"(Anable,2006,p.9).

كانت قوة المعارضة، المبنية على أسس إعلام حر، ومجتمع مدني تعددي، ومجتمع مفتوح، كافية لتعبئة الجماهير لإظهار غضبهم من محاولات التلاعب بنتائج الانتخابات، كما هو الحال في صربيا، وتمكن الجورجيون من الاستيلاء على الخطاب السياسي على أن جورجيا ديمقراطية موالية للغرب، ونجح المعارضون في تأطير القضية بالفخر القومي(Polese and Beacháin,2011,p.118-119).

عانت جورجيا قبيل انطلاق الثورة من جهتين متناقضتين؛ الحكومة التي تلاعبت بمؤسسات الدولة لضمان بقائها في السلطة، والمعارضة والمجتمع المدني، المدعومين غربياً كوسيلة للتخلص من الحكومة، واعتقد أعضاء الحكومة انهم فعلوا ما يكفي لتحقيق الديمقراطية، وفي الوقت نفسه اصبح المجتمع المدني اكثر جرأة في تحدي الحكومة، وكانت السياسة الجورجية منقسمة بشكل كبير قبيل انتخابات عام ٢٠٠٣، كما أنقست المعارضة إلى عدة مجموعات مختلفة، والأهم من ذلك أن أحزاب المعارضة تظاهرت معاً(Galbreath,2009,p.167).

تمكنت المعارضة من طمأنة المجتمع بأن هدف الاحتجاج تغيير النظام، وتم الاعتراف بالعوامل التي أدت إلى نجاح نشاط المجتمع المدني المدعوم دولياً لمراقبة الانتخابات وإنشاء جبهة معارضة واسعة مستعدة بتكتيكات غير عنفية، فضلاً عن ضمان الحصول على إدانة دولية للتزوير ومطالبة الغرب بالتخلي عن استخدام القوة، مع وساطة الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الامن والتعاون في أوروبا، والعمل على التحضير لأثبات نسب الفساد في الانتخابات قبيل الثورة بواسطة منظمة الشفافية الدولية(MACHURISHVILI,2016,p.45-46)، وفي الثاني من تشرين الثاني ٢٠٠٣، أجريت انتخابات البرلمان الجورجي، سرعان ما عدها المراقبون المحليون والدوليون مزورة(Parsadanishvili & Dobbins,2007,p.4)، بعد إدانتها من قبل

المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وممارسة الضغط الأمريكي على الحكومة، وكان المجتمع الدولي قادراً على التأثير بشكل كبير على نتيجة تلك الانتخابات، وضمان الرد سلمياً على انتخابات مزورة(Galbreath,2009,p.171).

أعلن ساكاشفيلي، أنه الفائز على أساس استطلاعات الرأي التي أجرتها بعض الجهات المستقلة، ودعا الجورجيين إلى التظاهر ضد شيفرنادزه، والمشاركة في العصيان المدني ضد الحكومة، بعد ذلك مباشرة(Parsadanishvili & Dobbins,2007,p.4).

بدأت احتجاجات على نطاق صغير في تبليسي، وتراكمت التقارير المختلفة عن التزوير، ومن ثم تحولت إلى مظاهرات حاشدة ضد الحكومة في شوارع تبليسي، سرعان ما امتدت إلى جميع المدن الكبرى في البلاد(Tucker,2007,p.537)، وأدان المراقبون الدوليون الانتخابات، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعدّوها مزورة ومعيبة(Beissinger,2007,p.263).

روجت الرسالة الفكاهية من كمارا، للسخرية من النظام والعمل في الشوارع، على غرار تلك التي قام بها أوتبور، في صربيا، وعرضوا لافتات كبيرة يمكن للمارة التقاط صور لأنفسهم وهم يغسلون شيفرنادزه وحكومته في المرحاض، وتضمنت أيضاً حمل جنازات وهمية، ونشاطات أخرى قدمها شباب كمارا؛ لتعبئة شرائح واسعة من المجتمع الجورجي، وقام الفنانون والشعراء والموسيقيون الشباب بجولة في البلاد لدعم التغيير ودعوة الطلاب في الجامعات للانضمام إلى الثورة(Kuzio,2006,p.375-378).

على الرغم من اللوائح الرسمية المناسبة المتعلقة بمبادئ الانتخابات الديمقراطية، لم يكن ذلك الاقتراع متوافقاً مع المعايير الدولية، ويمكن تفسير التزوير المكثف في الانتخابات من خلال تقوية المعارضة بالتوازي مع تراجع شعبية شيفرنادزه، وظهور احتجاجات شعبية حاشدة جلبت ما عرفوا بالإصلاحيين مثل ميخائيل ساكاشفيلي، وزوراب جفانيا(Zurab Zhvania)، ونينو بورجانادزه(Nino Burjanadze)،(Jawad,2006,p.20-21)، وتظاهر عشرات الآلاف من السكان، وقدم تلفزيون روستافي-٢، تغطية متعاطفة معهم، وذهب إلى حديث إسقاط الديكتاتور والتذكير بسقوط ميلوسيفيتش، وأصدر المجتمع الدولي بأشكاله المختلفة بيانات مثيرة للقلق(Polese and Beacháin,2011,p.118).

ذكر مارك مولن(Mark Mullen)، مدير المعهد الوطني الديمقراطي في تبليسي آنذاك، بالقول: "**اصبح روستافي-٢، صوت المعارضة...كان يقوم بتشغيل شريط تمرير أسفل الشاشة لمدة ٢٤ ساعة في اليوم يعرض النتائج الرسمية مقارنة باستطلاعات نتائج وعدد الأصوات الموازنة**"(Anable,2006,p.9)، وأصبح روستافي-٢، ناطق غير رسمي عن الحراك المعارض للحكومة، بواسطة الدعم الغربي والمنظمات غير الحكومية المدعومة غربياً، وتضافرت كل تلك الجهود بدعم وتمويل غربي وأظهرت للجميع كيف أن الأحزاب الموالية لشيفرنادزه، سرقت الانتخابات، ولم يكن تلفزيون روستافي-٢، وحده وإنما انضم تلفزيون الأمل، وكذلك محطة الشمس، وشكلوا فيما بينهما رابطة مراسلين فعالة(Anable,2006,p.12).

استمرت الاحتجاجات الحاشدة في الشوارع لمدة ثلاثة أسابيع، والتحق الناس بالمظاهرات، وطالبوا شيفرنادزه باستقالته(SIMONYAN,2011,p.6)، وفي يوم ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٣، وصلت الثورة إلى نقطة حرجة؛ عندما أقتحم ساكاشفيلي وأنصاره مبنى البرلمان وهم حاملين الورد بأيديهم، أثناء قيام شيفرنادزه، افتتاح المجلس التشريعي في القاعة العامة، وقاطعوا كلمته الافتتاحية، وهو محاط بحراسه الذين فروا من المبنى، وفيما بعد أعلن شيفرنادزه، حالة الطوارئ ولكنه فشل في تنفيذها؛ لأن نظامه فقد الاعتماد على مؤسسات السلطة كملاذ أخير(Polese and Beacháin,2011,p.118).

وأخيراً حشد وحدات الشرطة ضد المتظاهرين من منزله القريب، إلا أن قوات النخبة رفضت أوامره، وفي مساء اليوم نفسه، التقي شيفرنادزه بزعيمي المعارضة ساكاشفيلي وجفانيا؛ للتفاوض، ونسق ذلك الاجتماع وزير الخارجية الروسي إيغور إيفانوف(Igor Ivanov)، وبعد الاجتماع اعلن رئيس الجمهورية استقالته، وأثار ذلك الخبر الفرح في شوارع تبليسي(Parsadanishvili & Dobbins,2007,p.4).

المبحث الرابع: نتائج ثورة الورد الجورجية وأثرها في العلاقات الدولية

كانت ثورة الورد أول تجربة راديكالية غير مسبوقة في جورجيا(Ekhvaia,2021,p.10)، أدت إلى تغيير سلمي للسلطة(Jawad,2006,p.1)، وعدتها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، منذ البداية تحول ديمقراطي لا رجعة فيه، بوصفها أول الأمر على أنها اختراق

ديمقراطي، ومرحلة نهائية في انتقال جورجيا بعيداً عن النظام السوفييتي، إلا أن الحكومة التي جاءت نتاجاً للثورة فشلت في تحقيق الإصلاح، وما طمحت له الدول الغربية في بناء مؤسسات رصينة ومسؤولة، وضمان دور المجتمع المدني فيها(Delcour and Wolczuk,2015,p.464)، وتبيّن فيما بعد أن الثورة لا تمتلك أيديولوجية حقيقية لقيادتها، وكان هدف المتظاهرين الأساس أنهاء نظام فاسد، وليس إجراء تغيير شامل في الفلسفة السياسية للبلاد، حتى قادة الثورة لم يتبنوا أيديولوجيا معينة، ولم يكتبوا كتباً أو بيانات معبرة عن رؤيتهم وأفكارهم، وكانت التزاماتهم المعلنة متعلقة بالديمقراطية، ومحاربة الفساد، والازدهار، وأطلاق الوعود لتوحيد جورجيا، وتوجيهها نحو الغرب والانضمام إلى التحالفات الغربية(Mitchell,2008,p.2).

إن أهم ما نتج عن ثورة الورد، بعد ستة أسابيع فقط من استقالة شيفرنادزه، أجراء انتخابات رئاسية في ٤ كانون الثاني ٢٠٠٤، حقق فيها زعيم المعارضة ميخائيل ساكاشفيلي فوزاً بنسبة ٩٦ بالمائة من الأصوات(Parsadanishvili & Dobbins,2007,p.4)، وأفاد المراقبون الدوليون بحصول تقدم ملحوظ مقارنة بالانتخابات السابقة، على الرغم من بقاء المفوضية ذاتها وقوائم الناخبين لا تزال غير دقيقة(Jawad,2006,p.21)، وبعد ذلك سادت التوقعات بحصول تغييرات كبيرة في السياسة الجورجية(Galbreath,2009,p.169).

صرح ساكاشفيلي، على أنه مهندس الثورة وان الوضع لجانبه وأنصاره والجورجيون ككل، وفي يوم تنصيبه صرح بان للثورة إنجازات عظيمة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التوحيد الوطني والجهود الجماعية، وقبل حفل الافتتاح الرسمي قام بزيارة كاتدرائية جيلاتي، في كوتايسي، وأدى اليمين عند قبر الملك داود الباني(David Origin)، وحضر ما يقرب من عشرة آلاف شخص ليشهدوا ولادة العصر الجديد(Ekhvaia,2021,p.9)، وبوصوله إلى السلطة اجرى تغييرات مفاجئة؛ منها استبدال الرموز الوطنية، بما في ذلك العلم الرسمي للدولة، والنشيد الوطني، وإطلاق حملة شاملة لمكافحة الفساد، وإدخال الإصلاحات الاقتصادية(Ekhvaia,2021,p.6).

أجريت انتخابات البرلمان الجورجي، في آذار ٢٠٠٤، وحقق حزب الحركة الوطنية لساكاشفيلي وجفانيا وبورجانادزه أغلبية في البرلمان، وتم منح جفانيا منصب رئيس الوزراء، وبورجانادزه منصب رئيس البرلمان، وعدت تلك الانتخابات حرة ونزيهة بشكل عام(Mitchell,2004,p.345).

صرح وزير الدفاع الجورجي، جيورجي باراميدزي(Giorgi Paramidze)، في تشرين الثاني ٢٠٠٤، أمام الصحفيين قائلاً: "**أنه لن يحضر مجلس وزراء دفاع رابطة الدول المستقلة، وأن رابطة الدول المستقلة أصبحت قصة من الماضي، وأن مستقبل جورجيا يكمن في التعاون مع وزراء دفاع حلف شمال الأطلسي**"، وفي وقت لاحق انسحبت جورجيا رسمياً من مجلس وزراء الدفاع وصرحت الحكومة بالقول: "**أن جورجيا اتخذت مسار الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي ولا يمكنها أن تكون جزءاً من هيكلين عسكريين في وقت واحد**"(Hedenskog & Larsson,2007,p.19)، وأشاد قادة الدول الغربية والمنظمات الدولية المختلفة بقرارات حكومة ساكاشفيلي بحماس، ونظر إليه على أنه مثال لقائد ناجح ما بعد الاتحاد السوفييتي، وحصل على صورة مناصر للقيم الديمقراطية الغربية، وحقوق الإنسان، واقتصاد السوق، وأشيع من قبل الجهات المدعومة غربياً "**أن الثورة الانتخابية في جورجيا مثلت انتصاراً ليس فقط للشعب الجورجي ولكن للديمقراطية عالميا**"(Kalandadze & Orenstein,2009,p.1404).

بشرت الثورة بعدد كبير من الإصلاحات، وكانت العناصر الأربعة الرئيسة لحزمة الإصلاح هي مكافحة الفساد والخصخصة والإصلاح الضريبي والتحرير(Grier, et al,2019,p.303)، واقترح ساكاشفيلي، سلسلة من التعديلات الدستورية التي من شأنها زيادة سلطة الرئيس تجاه البرلمان، وقام بتعيين جميع قضاة المحكمة الدستورية، وإصلاح اختصاصات المناطق الفيدرالية وغير الفيدرالية، وشرع في مكافحة الفساد، وأقال المتهمين بسلوك إجرامي، واستبدل نظام شرطة المرور الموجود منذ العهد السوفييتي بأكمله، وإنشاء شرطة على النمط الغربي، وإنشاء رقابة كمركية على طول الحدود، وإصلاح النظام التعليمي، ومعالجة الرشوة في الحصول على الشهادات، وأعاد قانون الضرائب، وأهتم بالقوات المسلحة بمساعدة غربية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وحظيت وزارة الداخلية بأولوية في التسلسل الأمني، وساعد رأس المال السياسي والدعم المالي الغربي في

تحقيق نجاحات أولية، ولاقت بعض تلك الإصلاحات دعما شعبياً(George,2009,p.169-170).

كان من واجبات الحكومة الجديدة أنهاء الفساد وحل مشاكل الطاقة والميزانية، ولكن الرئيس حصل بموجب التعديلات الدستورية على سلطة إقالة الحكومة، أو حل البرلمان والأمر بإجراء انتخابات برلمانية استثنائية، ونتيجة لذلك جعل ولاء البرلمان للرئيس وحكومته، الأمر الذي أدى إلى إضعاف البرلمان كمؤسسة سياسية بشكل كبير، وكان لتعزيز السلطة الرئاسية بعض الآثار الإيجابية من حيث إقامة نظام مالي، وتحقيق زيادة في الإيرادات الضريبية، ونتيجة لذلك تغلب على أزمة الميزانية وسداد جميع الديون المتراكمة للمتقاعدين وموظفي القطاع العام، وفي صيف ٢٠٠٤، أدى كل ذلك إلى تجديد برنامج صندوق النقد الدولي الذي تم إنهاؤه في عام ٢٠٠٣،(Papava,2009,p.3-4).

بعد أن تركزت السلطة في يد ميخائيل ساكاشفيلي، اطلق عليه البعض تسمية بوتين جورجيا، بعد ممارساته الاستبدادية(Laverty,2008,p.146)، فضلاً عن وصول بعض الشخصيات إلى السلطة وهي لا تتمتع بقدر من الاستقلالية، وتعيين عدد من الشباب المؤيدين للغرب في مناصب قيادية، وظهور النظام الاستبدادي من جديد(Parfenova,2007,p.95)، وتبين سريعاً أن وصول ساكاشفيلي إلى السلطة كان سلبياً تجاه شعب بلاده؛ وأتضح ذلك من خلال خطابه العدواني الذي ألقاه أمام القنوات التلفزيونية، عندما دعا للتخلص من الجيل القديم من العلماء الجورجيون وبعض الشخصيات العامة، وأصبحت جورجيا محكومة من قبل نظام سلطوي، وأن عناصر الديمقراطية آخذة بالضعف يوماً بعد آخر(Papava,2009,p.13-14).

نتج عن ثورة الورد أيضاً، أنهاء دور المجتمع المدني؛ بسبب حصول النشطاء على مناصب حكومية وشغل بعضهم وزارات وأصبحوا أعضاء برلمان ورؤساء بلديات، وأن المجتمع المدني أضر بشدة بوظائفه الأساسية؛ من خلال الاندماج بالميدان السياسي والسلطة، وبذلك افتقرت الحكومة إلى المعارضة وبدأ الانجراف الحكومي في طريق الاستبداد، وسرعان ما حصل تغيير في سياسة الدولة(Laverty,2008,p.146)، وفقدت وسائل الإعلام حرية التعبير، ولوحظ ذلك من خلال التقارير المحلية والدولية التي ذكرت أن وسائل الإعلام أصبحت أقل انتقاداً مما كانت عليه قبل الثورة، وإنهاء دور بعض

وسائل الإعلام والقنوات التلفزيونية، وألغيت ثلاث شركات تلفزيونية خاصة برامجها الحوارية الليلية للمناقشات السياسية، وشددت الرقابة على البث المباشر والصحف والمجلات التي تعرض أصحابها إلى اعتداء بسبب تدخل الحكومة في أنشطتها، وأصبحت المحطات مملوكة من قبل الشخصيات الحكومية(Lomjaria, et al,2006,p.7).

وأكد العديد من الصحفيين الجورجيين أن حرية عملهم في عهد الرئيس ساكاشفيلي، أقل مما كانت عليه في عهد الرئيس شيفرنادزه، وفي ٨ تموز ٢٠٠٥، وجه نداء من ٧٦ صحفياً جورجياً إلى المنظمات الدولية وحكوماتها جاء فيه: "**نحن، الصحفيون العاملون في جورجيا، نعلن أن الحكومة تحاول التدخل والسيطرة على أنشطتنا؛ لحظر نشر المعلومات غير المرغوب فيها لهم على الهواء وعلى صفحات الصحف؛ مُنعنا من جمع المعلومات ونشرها بشكل أكبر؛ لتنفيذ إجراءات عقابية ضد وسائل الإعلام التي تحتوي على أخبار أو برامج تحليلية أو برامج حوارية تكره الحكومة**"(Anable,2006,p.3-4).

تعرضت الحريات المدنية للخطر (Jawad,2006,p.24)، واستهدف رجال الأعمال والسياسيين الذين لديهم ارتباط بالحكومة السابقة بدافع الانتقام، وتعرض اغلبهم للسجن ودفعوا غرامات باهظة مقابل الإفراج عنهم قبل مثولهم أمام المحكمة، وهي أقرب إلى الابتزاز (Rimple,2012,p.4)، وقام النظام بخصخصة العقارات التي سجلت في عهد شيفرنادزه، وهدم المنازل التي شيدت قبل الثورة(Papava,2009,p.12)، وتدهور الوضع الداخلي الجورجي، وتزايدت انتهاكات حقوق الإنسان وتزايد عدد السجناء(Pop-Eleches,2013,p.27).

فشلت ثورة الورد الجورجية؛ بسبب تراجع الديمقراطية والقصور الذي أوضحته مجموعة الأزمات الدولية، وفريدوم هاوس، وهيومن رايتس ووتش، وتقارير وبيانات حملت انتقادات فضلاً عن ما قدمه المراقبون من أخطاء غض الطرف الأمريكي عنها(Mitchell,2008,p.1)، وذلك ما جعل الناس في صحوة من أعجابهم بالثورة والوقوف على حقيقة الحكومة الجديدة وكشف استبدادها(Papava,2009,p.2)، وجعلت ثورة الورد المجتمع منقسم لنصفين رابح وخاسر (Tabatadze,2019,p.213)، وكانت الثورة عبارة عن استثمار غربي- أمريكي؛ من خلال المساعدة المقدمة في الإعلام والمجتمع المدني؛ بسبب أهمية موقع جورجيا(Anable,2006,p.2)، كما أشار جيمس

في. ويرش(Gamesh V. Wersh)، مدير الدراسات الدولية في جامعة واشنطن في سانت لويس، بالقول: "**كانت الثورة خطوة مهمة في إنشاء أحد أهم مختبرات الديمقراطية في العالم**"(Anable,2006,p.3).

إن الثورة الورد كانت عرض لمشاكل النظام الهجين والسلطوي، وليست حلاً لأمراضه، وأن الانتخابات الاحتيالية ليست سوى واحدة من العديد من أوجه القصور في الديمقراطيات الزائفة(Kalandadze & Orenstein,2009,p.1404)، وعلى الرغم من إطلاق الحكومة حملة ضد الفساد إلا أنها اتبعت إجراءات غير قانونية؛ من خلال استخدام الابتزاز والمصادرة والاحتجاز دون أوامر توقيف، وأثبت أن السلطة القضائية ليست مستقلة، وأثبت ساكاشفيلي عدم إيمانه بالحقوق المدنية والحكم التعددي، بعد عزل المعارضين السياسيين جانباً، وقمع كل المظاهر التي اختلفت مع سياسته، وعزز حالة الترهيب والخوف في المجتمع، بعد استخدام السلطات العنف والضرب بالهراوات مع المشاركين في احتجاج ١١ كانون الثاني ٢٠٠٤، وتكرر ذلك السلوك في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٤، خاصة بعد أن أصبحت السلطة في أيدي عناصر غير منتخبة من الوزراء، وجميعهم أصدقاء شخصيون للرئيس، وتبين أن النظام الذي تأسس على الاحتجاج غير قادر على التعامل مع من أختلف معه بالرأي، وبذلك كان نجاح الثورة شكلي(Laverty,2008,p.146).

اختلفت التوجهات الدولية والمحلية تجاه أهداف ثورة الورد؛ اعتماداً على المصالح العليا لكل طرف، فإن الشعب الجورجي، والحكومة الجورجية الجديدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية، والاتحاد الروسي، وتركيا وغيرها، نظروا إلى الثورة بشكل مختلف(Mitchell,2008,p.3).

على الرغم من قيام موسكو عام ٢٠٠٣، بمحاولة لدعم إدوارد شيفرنادزه، بواسطة المؤسسة العسكرية والأمنية الروسية؛ والتصدي لميخائيل ساكاشفيلي، الذي عدته متهوراً وموالياً للغرب، وسعت لمنعه من الوصول إلى السلطة الجورجية، إلا أنها أذعنت بقبول ما حصل في ثورة الورد، بدلاً من محاربته، وسعى الاتحاد الأوروبي، في المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، لتطبيق سياسة الجوار الأوروبية الجديدة والتقارب بين دول شرق أوروبا، من خلال مساعدة بلدان الاتحاد السوفييتي السابق، وجعلها أكثر استقراراً وديمقراطية وازدهاراً،

ولتحقيق ذلك قدم الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية وحفزها على الوصول إلى سوقه الموحد، وتطلب من تلك الدول تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية المدرجة في خطط العمل الثنائية لتلك السياسة(Trenin,2005,p.2).

أصبحت جورجيا ودول جنوب القوقاز الأخرى جزءاً من سياسة الجوار للاتحاد الأوروبي في حزيران ٢٠٠٤، بعد مفاوضات طويلة، إلا أنها ليس لديها احتمال واقعي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل، ولكنها حظيت بدعم اقتصادي وسياسي، وبقاء الأمل في تمكينها من الاقتراب من المعايير السياسية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي(Parsadanishvili & Dobbins,2007,p.6)، في الوقت نفسه، عانى الاتحاد الأوروبي من إجهاد التوسع، وأعطى لجورجيا القليل من التشجيع(Kalandadze & Orenstein,2009,p.1404).

كان رأي الغرب عموماً والولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد في ثورة الورد على أنها انتصار أيديولوجي وسياسي، وتم الترحيب بها على الفور وعدها قصة نجاح لتعزيز الديمقراطية والسياسة الخارجية للإدارة الأمريكية، وتزايد الدعم الأوروبي والأمريكي للحكومة الجورجية الجديدة بدءاً من الأيام التي أعقبت استقالة الرئيس شيفرنادزه(Mitchell,2008,p.3).

عد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ثورة الورد تحول ديمقراطي، ولكن جورجيا فشلت في بناء مؤسسات تمثيلية، ضامنة لدور المجتمع المدني والمعارضة في حوار السياسات، ومع ذلك واصل الغربيون دعمهم ومن ثم فشلوا بعد النظر في التطورات المحلية في عهد ساكاشفيلي، وكان الاتحاد الأوروبي صريحاً بشأن الانتكاسات الديمقراطية وركز على الضوابط والتوازنات أكثر من موقف واشنطن، على الرغم من اعتراف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لجورجيا بأوجه القصور في عملية التحول الديمقراطي، إلا أن الجانب الأمريكي استمر بدعم الرئيس الجورجي دون قيد أو شرط؛ لأغراض جيوسياسية، وتركز الجزء الأكبر من المساعدات الأمريكية لجورجيا على الدعم الاقتصادي والعسكري بدلاً من تعزيز الديمقراطية، والتأكيد على المساعدات الخاصة بسياسة واشنطن الخارجية وعلاقاتها الدولية ومصالحها الكبرى(Delcour and Wolczuk,2015,p.464) .

أرادت جورجيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، دون المخاطرة بالديمقراطية، بينما انجرف الرئيس الجورجي وحزبه نحو الاستبداد وأصبح سيد البرلمان والقضاء بلا منازع(Gugushvili,2013,p.117)، وكان الاتحاد الأوروبي ثابتاً في نهجه لتعزيز الديمقراطية الجورجية، وأدرج دعم التنمية الديمقراطية كأولوية في وثائق المساعدة الخاصة به، وحشد مجموعة واسعة من آليات المساعدة وأنواعاً من الدعم، منها دعم المؤسسات السياسية الأساسية –البرلمان– في إطار آلية الرد السريع، والمساعدة التقنية لرابطة الدول المستقلة، وتحفيز دعم المنظمات الشعبية لبرنامج السلطة المحلية للجهات الفاعلة غير الحكومية، وعلى الرغم من الدور الأوروبي الداعم لثورة الورد إلا أن التطورات اللاحقة سلطت الضوء على هشاشتها، وأكد الاتحاد الأوروبي أن هيمنة الفرع التنفيذي على السلطة منعت تحقيق الديمقراطية الجورجية(Delcour and Wolczuk,2015,p.462).

بعدما استطاعت المساعدات الغربية للمجتمع المدني ووسائل الإعلام أنتاج تحول سياسي غير عنفي، دون الحاجة إلى تدخلات باهظة، مثل التدخل العسكري، تمثل في نشر الديمقراطية، ومن ثم بشكل خاص استغلال الأهمية الجيوسياسية لجورجيا، وتحقيق الأهداف الأمريكية والغربية، فإن ذلك بدا كاستثمار جيد تناسب مع أهداف السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية، مثل نقل بلد من مجال نفوذ إلى آخر، والترويج لنتيجة اقتصادية مهمة، وتحقيق نتائج استراتيجية، وخدمت الثورة واشنطن والغرب؛ من خلال ترسيخ جورجيا في موقف مؤيد للغرب، وفتح الباب لاستكمال خط أنابيب نفط استراتيجي للغاية، فضلاً عن خط أنابيب مهم للغاز الطبيعي، يزود جورجيا بإيرادات عبور تبلغ حوالي خمسون مليون دولار أمريكي في السنة، ورأت كل من واشنطن وموسكو أن جورجيا مهمة لمصالها الأمنية، واحتفظت جورجيا بنفوذ جيوسياسي كافٍ لضمان ألا تتخلى عنها واشنطن، وتشبثت بواشنطن بهدف حصولها على عضوية حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي(Anable,2006,p.29).

كانت زيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأبن(George W. Bush)، لجورجيا في أيار ٢٠٠٥، بمثابة انتصار لساكاشفيلي، ومثلت إشارة وتحول واضح في اصطفاف السياسة الخارجية لجورجيا، وعبرت الإدارة الأمريكية عن رغبتها في البقاء حاضرة في جنوب القوقاز، وعدت المنطقة جزءاً من دائرة مصالحها، وأرسلت تلك الزيارة رسالة إلى

موسكو مفادها، "**لم تعد هذه منطقتك**"(Parsadanishvili & Dobbins,2007,p.6)، وكانت الإدارة الأمريكية أكثر دعما للتكامل الغربي لجورجيا بما في ذلك تعزيز عضويتها في حلف شمال الأطلسي، إلا أن دول غرب أوروبا منعت تلك الخطوة؛ خوفاً من رد الفعل السلبي الروسي(Kalandadze & Orenstein,2009,p.1404).

طور ساكاشفيلي علاقاته مع حلف شمال الأطلسي، منذ تشرين الأول ٢٠٠٤؛ من خلال خطة عمل الشراكة الفردية(IPAP)، التي بموجبها عدلت جورجيا نظامها السياسي والأمني والدفاعي وفقاً لمعايير غربية، وسعى ساكاشفيلي لتحقيق المزيد من الإصلاحات الطموحة مع الغرب، في مفهوم الأمن القومي لجورجيا المعتمد في ٣٠ أيار ٢٠٠٥، وتم تسليط الضوء على ما يلي: "**كانت جورجيا كدولة على البحر الأسود وجنوب شرق أوروبا تاريخياً جزءاً جغرافياً وسياسياً وثقافياً من أوروبا، لذلك فإن الاندماج في الأنظمة السياسية والاقتصادية والأمنية الأوروبية والأوروبية الأطلسية هو الإرادة الراسخة للشعب الجورجي، ترحب جورجيا بتوسيع الناتو والاتحاد الأوروبي...يمثل الاندماج في الناتو والاتحاد الأوروبي أولوية قصوى في السياسة الخارجية والأمنية الجورجية**"، ورداً على استراتيجية السياسة الخارجية لساكاشفيلي، بدأت موسكو حصاراً اقتصادياً شاملاً ضد تبليسي في كانون الأول ٢٠٠٥، وحظر الاتحاد الروسي المنتجات الجورجية(Lomia,2020,p.115).

تميزت السياسة الخارجية الجورجية بالرغبة في جعل الاستقلال عن الاتحاد الروسي لا رجعة فيه، وتمهيد الطريق نحو عضوية الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، بعد أنهاء نقطة الخلاف التي تعلقت بالقواعد العسكرية الروسية الأربع الموجودة في الأراضي الجورجية، ووضع المتظاهرون الجورجيون إكليلاً من الزهور أمام السفارة الروسية في تبليسي مكتوب عليه الكلمات التالية: "**تعازينا في وفاة السياسة الخارجية الروسية**"، واستمرت تبليسي في استفزاز موسكو بتوجهها نحو الغرب(Parsadanishvili & Dobbins,2007,p.4,6).

نظر الروس إلى ثورة الورد على أنها تطور سلبي منذ أيامها الأولى، بعد استبدال حكومة جورجيا المألوفة، بحكومة عدوانية موالية للغرب، فضلاً عن أبعاد جورجيا عن

الفلك الروسي، وعززت النفوذ الغربي في منطقة عدها الاتحاد الروسي ساحته الخلفية، وتعدي على الخارج القريب الروسي(Mitchell,2008,p.3).

ومن خلال التصريحات الرسمية لساكاشفيلي، بشأن رغبة جورجيا في الانضمام إلى التحالفات الغربية، ومشاركة جورجيا المجموعات العسكرية في العراق وكوسوفو وأفغانستان، –على الرغم من مشاركتها بذلك قبل ثورة الورد– دليلاً على توجه حكومة ما بعد الثورة الموالية للغرب، ورحب الغرب بخطاب ساكاشفيلي المناهض لموسكو، والانتقادات القاسية والساخرة أحياناً للقيادة الروسية، وكان مسار جورجيا المؤيد للغرب والمناهض للاتحاد الروسي، السبب الرئيس لغض الغرب أنظارهم عن العواقب السلبية لأنشطة حكومة ما بعد الثورة، وكانت الحكومة أول من أدرك ذلك بعد زيارة الرئيس الأمريكي إلى جورجيا عام ٢٠٠٥، واعتقد ساكاشفيلي أن تلك الزيارة كانت بمثابة تبرئة لحكومته من قبل الغرب لأية أعمال مناهضة للديمقراطية(Papava,2009,p.14).

إن التوجه الغربي على الحدود الروسية من خلال ثورة الورد مبني على استراتيجية ذات مسار مزدوج، وبذلك وضعت إدارة فلاديمير بوتين(Vladimir Putin)، استراتيجية لمواجهة توسع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، واستثمار أوجه القصور والعثرات الديمقراطية في جورجيا، وأقر بوتين رسمياً، أن لكل دولة الحق في اختيار الترتيبات الأمنية الخاصة بها، وبشكل غير رسمي، بدأ بحملة منسقة لمنع اندماج بلدان رابطة الدول المستقلة مع الغرب، وكان لتلك الحملة ثلاثة أهداف رئيسة؛ أولها التأكيد على فشل التجربة الديمقراطية في جورجيا، بعد حشد شبكات ظل لتقويض أجندة الإصلاح للقيادة الجورجية، واختراق المؤسسات الحكومية والسياسية والتأثير على صنع القرار وإضعاف قدرة الدولة، وإيجاد صدوع سياسية ومجتمعية وتدهور القدرة على الحكم، وثانيها عرقلة التقدم نحو التكامل مع الغرب؛ من خلال العمل مع القوى المحلية المتعاطفة لإعاقة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية التي شكلت معايير أساسية لعضوية التحالفات الغربية، وسلطت الضوء على العواقب السلبية لتوسيع حلف شمال الأطلسي على الأمن الأوروبي، وثالثها، العمل على إعادة ترسيخ هيمنة النفوذ الروسي في المنطقة وإعادة تشكيل أدواته، وبذلك قوضت تأثير المؤسسات– الدولية والمحلية– التي دعمت الإصلاح والاندماج بالمؤسسات الغربية(Greene,2012,p.11)، وكانت النتيجة لتلك الاستراتيجية

علـى المـدى القريـب، منـع انتشـار عـدوى الثـورة إلـى الاتحـاد الروسـي، وإعاقـة الجهـود الجورجية وغيرها للدخول إلى خطة عمل البحر المتوسط، وتحويل ارتباط القوى في ساحة معركـة التـأثير لصـالح موسـكو، وعلـى المـدى المتوسـط صـنع الاتحـاد الروسـي مقاومـة للتكامل الغربي داخل المجتمع الجورجي وغيره، وقوض الثقة السياسية بينها وبين الغرب، ودفعها نحو عدم القدرة على الحكم في حال استمروا في اتباع مسارات استراتيجية وتنموية تعارضت مع الرغبات الروسية، وعلى المدى الطويل كانت رغبة موسكو هي إعادة ترسيخ أولويـة النفوذ الروسـي فـي الخـارج القريـب، وإصـلاح المنطقـة العازلـة، واسـتئناف مشـاريع تكامل نظام بوتين، إذ لم يتطلب ذلك بالضرورة أنظمة موالية لموسكو في جميع أنحاء المنطقة بقدر ما تطلب أنظمة ضعيفة مؤسسياً وغير مستساغة للغرب، ومعتمدة على الاتحاد الروسي مع الغرب، وهدفت استراتيجية بوتين لتحقيق قبول وجهة النظر الروسية لثنائية أوروبا وبحكم الواقع قبول مجال النفوذ الروسي(Greene,2012,p.12).

مثلما كان الاتحاد الروسي غاضب من ثورة الورد، قلقت تركيا من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، في أوراسيا وتغيير النظام في جورجيا عام ٢٠٠٣، وأيقنت أنقرة أن تلك الثورة عبارة عن صناعة أمريكية، وأعتقد القوميون في أنقرة أن تلك السياسة التي نفذتها واشنطن، لن تؤدي إلا إلى شيء واحد؛ هو استقلال كردستان العراق وتفكيك تركيا في نهاية المطاف، مع خسارة الأراضي الكردية لصالح دولة كردية جديدة، ورأت أنقرة أن جورجيا بإدارتها الجديدة أصبحت منافس محتمل لعضوية الاتحاد الأوروبي، وما شجع على ذلك التصريحات غير الحكيمة لوزير خارجية جورجيا، ومن جانب أخر توقعت تركيا أن بعض الدول غير الراغبة بانضمام جورجيا للاتحاد الأوروبي جعلتها ذريعة لتعطيل عملية انضمام تركيا، وأن اعتراض بعض الدول الأوروبية على انضمام جورجيا للتحالفات الغربية خدمت المصالح الروسية(Hill and Taspinar,2006,p.87-88).

ما حدث في جورجيا تنبه له بعض القادة خارج أراضي الاتحاد السوفيتي السابق، بعد أن استشعر بخطره في بكين، واجتمع قادة الصين مع كبار المسؤولين في البلاد في أيار ٢٠٠٥، لمناقشة ذلك الحدث الذي أثارته الولايات المتحدة الأمريكية، الذي من الممكن حدوثه في الصين، وجادل القادة الصينيون بأن واشنطن عززت الاضطرابات الاجتماعية في تلك الأماكن وربما لديها خطط مماثلة بشأن الصين(Anable,2006,p.13).

الخاتمة

أتضح من خلال هذه الدراسة أن ثورة الورد في جورجيا عام ٢٠٠٣، جاءت نتيجة أسباب التدهور المستمر في جوانب الحياة كافة، خلال المدة التي سبقت قيامها، فضلاً عن التنافس السياسي وأحداث الحرب الأهلية المدمرة التي قسمت المجتمع الجورجي على أساس أثني وطائفي، وانزلاق النظام السياسي نحو الضعف ومن ثم فقدان المواطنين ثقتهم بالمؤسسات السياسية، التي تفشى فيها الفساد بشكل كبير، وسيادة عدم تطبيق القانون، فضلاً عن الأثراء الفاحش لبعض الأسر على حساب الشعب بشكل متزايد، وانتشار الرشوة والجريمة المنظمة ونشاطات التهريب عبر الحدود وغيرها.

أثبتت ثورة الورد أن الإعلام سلاح فعال في التأثير على توجه الجماهير، وحثهم على التصدي للسلوك الحكومي، وأصبحت ثورة الورد مثال حي على التغيير الديمقراطي السلمي للسلطة، وتغيير النظام دون إراقة دماء أو استخدام العنف، وأخذت تسميتها بعد أن حمل رموز المعارضة والجماهير الورد كسلاح للثورة عند اقتحام مبنى البرلمان الجورجي.

تبين أن العامل الرئيس في نجاح ثورة الورد الجورجية عام ٢٠٠٣، في الواقع أولويات الولايات المتحدة الأمريكية ومسارها في سياستها الخارجية، وبعض الدول الغربية المروجة للديمقراطية؛ لفتح أفاق مستقبلية جديدة لها كل حسب مصالحه الدولية، وتحقيق أهداف ومكاسب بعيدة المدى في أماكن أخرى من العالم، وعلى الرغم من نجاح الثورة أول الأمر وتغيير نظام الحكم الجورجي عبر الوسائل الديمقراطية أمام العالم، إلا أن الإدارة الجورجية التي جاءت بها الثورة اثبت عدم قدرتها في تحقيق النجاح وتطبيق الديمقراطية المنشودة على أرض الواقع، بعد ارتكابها الكثير من الأخطاء الجسيمة، وانتهاك حقوق الإنسان بشكل تجاوز ما حصل أبان الإدارة السابقة للثورة، من قتل وتنكيل للخصوم السياسيين بواسطة أجهزتها التنفيذية، فضلاً عن رفض كل أنواع نشاطات المجتمع المدني من ذوي الخبرة القادرين على تشخصين الاستبداد الذي تبديه الحكومة، والقادرين على تحشيد الجماهير لمعارضة الحكومة والاحتجاج عليها، واتضح أن الغرب يكيل بمكيالين وخاصة بعد أن غض الطرف عن الأخطاء الكبيرة التي قام بها ميخائيل ساكاشفيلي، وعدته على انه مثال للقائد الناجح ما بعد الاتحاد السوفييتي؛ بسبب وضعه لجورجيا على المسار المؤيد للغرب والمناهض للاتحاد الروسي.

نبهت الثورة العديد من الدول التي تقاطعت مصالحها، وأصبحت عملية نجاح أو فشل ما جاءت به الثورة من طموحات جورجية وغربية سبباً لصراع الإرادات الدولية، جعلت تلك القوى وضع استراتيجيات خاصة بها للحفاظ على مصالحها الدولية.

المصادر

التقارير الدولية

1-Hedenskog, Jakob, & Larsson, Robert L., Russian Leverage on the CIS and the Baltic States, FOI-Swedish Defence Research Agency Report number, ISRN FOI-R- 2280-SE, June 2007.

2-Lomjaria, Nino, et al, Freedom of Expression in Georgia, A report edited and published by the Georgian Young Lawyers Association, Vol. 300 Units, Tbilisi, Georgia, 2006.

3-Pop-Eleches, Grigore, After the Revolution: Long-Term Effects of Electoral Revolutions, an NCEER Working Paper, National Council for Eurasian and East European Research, Title VIII Program, University of Washington, May 2013.

الرسائل الجامعية

1-*Kechaqmadze, Mikheil, Anti-Revolution Strategy and Methods of the Post-Soviet Regimes, Submitted to Central European University Department of Political Science, In partial fulfillment of the requirements for degree of Master of Arts in Political Science, Budapest, Hungary, 2007.*

2-Parfenova, Elena, The Impact of Revolutions on Media Freedom in the Transition Countries: on the Example of Georgia and Kyrgyzstan, Submitted to Central European University Department

of Political Science, In partial fulfillment of the requirements for the degree of Masters of Arts, Budapest, Hungary, 2007.

3-SIMONYAN, AMALYA, Presidential Succession in Georgia and Armenia: Explaining Success and Failure of "Color Revolution" From A Comparative Perspective, A Master's Essay Submitted to the Faculty of the Graduate School of Political Science and International Affairs for Partial Fulfillment of the Degree of Master of Arts, American University of Armenia, Yerevan, Armenia, 2011.

الكتب

1-George, Julie A., the Politics of Ethnic Separatism in Russia and Georgia, 1st ed, New York, 2009.

2-Rimple, Paul, Who Owned Georgia 2003-2012, Published with the financial support of Open Society Georgia Foundation, Transparency International Georgia, 2012.

البحوث

1-A., Kazantsev, Russian policy in Central Asia and Caspian sea region, Europe-Asia studies, Vol. 20, No. 6, August, 2008.

2-Aliyev, Huseyn, The Effects of the Saakashvili Era Reforms on Informal Practices in the Republic of Georgia, STSS, Studies of Transition States and Societies, Vol. 6, No. 1, (n. d).

3-ALIYEV, RAMIL, the Georgian Rose Revolution: Challenges and Supports for Ensuring the Non-Violent Outcome in A Post-Soviet Society, Journal of Azerbaijani Studies, TRAMSO, Norway, (n. d).

4-Anable, David, the Role of Georgia's Media-and Western Aid-in the Rose Revolution, Shorenstein Center Working Paper Series 2006. 3, Harvard University, Cambridge, MA, 2006.

5-Beacháin, Donnacha O., Roses and Tulips: Dynamics of Regime Change in Georgia and Kyrgyzstan, Journal of Communist Studies and Transition Politics, Vol. 25, Nos. 2-3, June 2009.

6-Beissinger, Mark R., Structure and Example in Modular Political Phenomena: The Diffusion of Bulldozer/ Rose/ Orange/ Tulip Revolutions, Articles Perspectives on Politics, Vol. 5, No. 2, June 2007.

7-Benedict, Ruth, Narrow Regionalism, Columbia University, April 2018.

8-BERGLUND, CHRISTOFER, Accepting Alien Rule? State-Building Nationalism in Georgia's Azeri Borderland, Post-Soviet Conflict Potentials, (n. d).

9-Bunce, Valerie J., and Wolchik, Sharon L., Favorable Conditions and Electoral Revolutions, Journal of Democracy, Vol. 17, No. 4, October 2006.

10-Delcour, Laure, and Wolczuk, Kataryna, Spoiler or facilitator of democratization?: Russia's role in Georgia and Ukraine, Democratization, Vol. 22, No. 3, 2015.

11-Ekhvaia, Luka, The Wormhole in Recent Georgian History: the Rose Revolution as a Libertarian Experiment, A New Historical Age and the Altering Understanding of Time, Journal of Georgian National University, 2021.

12-Galbreath, David J., Putting the Colour into Revolutions? The OSCE and Civil Society in the Post-Soviet Region, Journal of Communist Studies and Transition Politics, Vol. 25, Nos. 2-3, June-September 2009.

13-GÖKçELIK, Şevval Beste, Nation and State-Building in Georgia Before and After the Rose Revolution, ,International Journal of Russian Studies, No. 11/2, July 2022.

14-Greene, James, Russian Responses to NATO and EU Enlargement and Outreach, briefing paper, The Means and Ends of Russian Influence Abroad Series, Russia and Eurasia Programme, The Royal Institute of International Affairs, June 2012.

15-Grier, Kevin B., et al, You say you want a (Rose) Revolution? The effects of Georgia's 2004 market reforms, Economics of Transition and Institutional Change, Vol. 27 (1), 2019.

16-Gromadzki, Grzegorz, et al, Ukraine and the EU after the Orange Revolution, CEPS Policy Brief, Centre for European Policy Studies, No. 60, December 2004.

17-Gugushvili, Alexi, A New Chance for Georgian Democracy, Journal of Democracy, Vol. 24, No. 1, January 2013.

18-Hill, Fiona, and Taspinar, Omer, Turkey and Russia: Axis of the Excluded?, Survival, Vol. 48, No. 1, Spring 2006.

19-Jawad, Pamela, Diversity, Conflict, and State Failure: Chances and Challenges for Democratic Consolidation in Georgia after the "Rose Revolution" Cornell University Peace Studies Program, 2006.

20-Kalandadze, Katya, & Orenstein, Mitchell A., Electoral Protests and Democratization Beyond the Color Revolutions, Comparative Political Studies, Vol. 42, No. 11, November 2009.

21-Kuzio, Taras, Civil society, youth and societal mobilization in democratic revolutions, Communist and Post-Communist Studies 39, 2006.

22-Laverty, Nicklaus, the Problem of Lasting Change Civil Society and the Colored Revolutions in Georgia and Ukraine, Heldref Publications, 2008.

23-Lomia, Ekaterine, the Evaluation of Russia's Foreign Policy Towards Georgia Following the 'Rose Revolution', Journal of Liberty and International Affairs, Vol. 6, No. 1, May 2020.

24-Lutsevych, Orysia, How to Finish a Revolution: Civil Society and Democracy in Georgia, Moldova and Ukraine, briefing paper, Russia and Eurasia, January 2013.

25-MACHURISHVILI, Nino, Colour Revolutions Revisited: Relative Deprivation-The Reason for the Rose Revolution in Georgia?, The Public Administration and Social Policies Review, Vol. 2(17), December 2016.

26-Mitchell, Lincoln, Georgia's Rose Revolution, Current History, National Democratic Institute of Georgia, October 2004.

27-Mitchell, Lincoln, What Was the Rose Revolution For? Understanding the Georgian Revolution, Harvard International Journal, February 2008.

28-Papava, Vladimer, Anatomical Pathology of Georgia's Rose Revolution, Current Politics and Economics of the Caucasus Region, Vol. 2, No. 1, 2009.

29-Parsadanishvili, Mariami, & Dobbins, Michael, Georgia: Before and After the Rose Revolution, 2007.

30-Polese, Abel, and Beacháin, Donnacha O, the Color Revolution Virus and Authoritarian Antidotes Political Protest and Regime Counterattacks in Post-Communist Spaces, Institute of Geography, University of Edinburgh, 2011.

31-Radnitz, Scott, the Color of Money Privatization, Economic Dispersion, and the Post-Soviet "Revolutions", Comparative Politics, January, 2010.

32-Tabatadze, Sandro, Far right political stances: the same trend in Georgia?, Review of Nationalities, nr. 9/2019. Tbilisi, Georgia, 2019.

33-Trenin, Dmitri, Russia, the EU and the common Neighborhood, Centre for European Reform, London, UK, September 2005.

34-Tucker, Joshua A., Enough Electoral Fraud, Collective Action Problems, and Post-Communist Colored Revolutions, Articles Post-Communist Revolutions, Vol. 5, No. 3, September 2007.